الاث هناك ويدبح عنه ودليل وجوب البعث الى الحرم عنده ان دم الاحصار
قرنة والاراقة لم يعرف قربة الى فقراء زمان او مكان على ما مر فلا يقع قربة دون
فلا يقع به التحلل وبه اليه اشارة بقوله تعم ولا تحلقوا رؤسكم حتى يبلغ
الهدى محله فان الهدى لما يهدى الى الحرم وعمل رسول الله صلعم فرع
الهدايا بالحديبية وليس الحرم معارض بما روى مسلم عن ابن عباس
ان رسول الله صلعم امر اصحابه ان يبدلوا الهدى الذى نحروه عام الحديبية قضاء
القضاء فلا تحالفه لفعل المرة انتهى ز اقول يتوجه عليه انه لا ان تعاوده
بقول الحنفية بان مراده من بعث الهدى ليس بعث الشاة بعينها بل ان
يبعث القيمة او من مخترعات الناصب الفاجر المكين الظالم المرحوم
ولا يوجد فى شئ من كتب الحنفية وثانيا ان ما ذكره من تفسير الهدى بما يهدى
الى الحرم لا يقتضى ان يكون محله خصوص الحرم بل يكون اعم منه ومن موضع الحصر
كما دل عليه فعل النبى الحديبية قال ابن حزم ليس فى الآية تخصيص ذلك بالحصر
وحده بل هو حكم كل باب سائق هديا فى حج او عمرة فاحتاج القارن او كان
يوم النحر فقد بلغ الهدى محله من الزمان والمكان بكل ما يعنى او يمنعه لغة فان حلق
راسه والمعتمر اذا تم طوافه وسعيه فقد بلغ الهدى هديه محله من الزمان والمكان
بمكة قبل ان يحلق راسه والمحصر اذا احصر فقد بلغ هديه فله ان يحلق راسه ان كان
مع هولاء هدى ولم يقل الله عز وجل قط ان المحصر لا يحل حتى يبلغ هديه محله
مكة بل هو الكذب على الله تعالى ممن نسبته اليه عز وجل انتهى وثالثا ان ما ذكره
من ان دم الاحصار قربة الحج فمقول بموجبه وذلك لان اصل سوقه انما كان
قربة الى الله تعالى وبذلك فى سبيله فاذا منع مانع عن سوقه الى الحرم يتوجب به التحلل
بذبحه فى اثناء السبيل قال تعالى ومن يخرج من بيته مهاجرا الى الله ورسوله ثم
يدركه الموت فقد وقع اجره على الله وكان الله غفورا رحيما وقد علم من فعل
رسول الله صلعم ان مكان اراقة دمه انما متعين الى الله تعالى عند الاحصار هو مكان
الاحصار وزمانه وقد ابطلنا ان ما ذكره من ان فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم
معارض بما روى مسلم مردود بان ذلك دراية وهذا اخذ وهذا على تقدير صحته
وذلك مشهور وذاك مما اتفق عليه اهل الاسلام وهذا اختلف فيه فلا يجوز
المعارضة كما لا يخفى قال المص رفع الله درجته ز وذهبت الامامية
الى انه يجوز المتمتع التحلل مع القدرة بالهدى قال مالك لا يجوز وقد خالف
عموم الآية وفعل النبى صلعم بالحديبية انتهى ز قال الناصب حفظه الله
اقول لم يذهب مالك الى ان الاحصار عن العمرة لا يتحقق لانها لا فوت لها كما
نقل عنه وحمل على البرسط الله عليه وسلم بالحديبية على لزوم الرجوع انه كان بلا

بلده والزبرين الاحصار الذى
من اهل الهدى من كبر
كوسط بلاد ولا يا عنه

الكلام فحلل وليس لغيرها فى حق غيره لان بلاد الحجاز بلاد الاسلام فلا يخالفه لعل
النبى صلى الله عليه وسلم انتهى ز اقول نعوذ بالله من الهوى وما يحمل عليه
من المكابرة على الحق بالظن الكاذب وما يكذب ظن الناصب ان الخصوص
والعارف لا بد ان يكون من العقل والنقل غير موجود والعقل لا يفرق بين الاحصار
وبلزوم الرجوع الثانى من حصر الكفار حين كون بلاد الحجاز من بلاد الاسلام
وهل الحال فى زمان استيلاء القرامطة على تلك البلاد اختلال المراجح كما ذكر
فى التواريخ بما هون مما جرى من الكفار فى الحديبية فتامل والنصف قال المص
رفع الله درجته ج ذهبت الامامية الى ان المحصر بالمرض يجوز له التحلل
الا انه لا يحل له النساء حتى يطوف طواف النقابل او يامر من يطوف عنه
وقال مالك والشافعى واحمد ليس له التحلل بل يبقى على احرامه ابدا فان
فاته الحج تحلل بعمرة وقد خالفوا فى ذلك قول الله تعالى فان احصرتم فما استيسر
من الهدى وهو عام فى حصر المرض والعدو وقول النبى صلى الله عليه وسلم
من كسر او عرج فقد حل وعليه حجة اخرى انتهى و قال الناصب عفى عنه
اقول ذهب الشافعى انه لو مرض المحرم لم يكن له التحلل الا اذا شرط عند الاحرام
لحديث ضباعة بنت الزبير واما انه لا يجوز له التحلل بالشرط لان التحلل بالهدى
شرع فى حق المحصر ليحصل النجات وبالاحلال يحيط امن العدو لا من المرض
فالمريض يبقيه فى الاحرام حتى يراه ثم ان فاته الحج تحلل بالعمرة ولا يلزم بقاؤه
فى الاحرام حتى يراه ثم ان فاته الحج ابدا لان السبب هو المرض ليس بامر فلا يلزم
كون الاحرام ابديا وليس هذا الا الاستبعاد والتسبيعاد واما الآية فوارد فى
الاحصار عن العدو والحديث ضعيف لضعف التهذيب انتهى و اقول
قدم الكلام فى تحقيق الآية واما بنسبة تضعيف الحديث الى الترمذى فمعتمل
بن الجوف وقد رواه ابن خزيمة فى كتاب المحلل باسناده الى عائشة من عدة
طرق منها طريق سعيد بن زاهويه ومنها طريق طاوس وعكرمة وسعيد بن
جبير كلهم عن عباس ومنها طريق عروة ابن الزبير ثم قال فهذه انا
عشر طريقا لا يسع احدا الخروج عنها ثم روى عدة احاديث اخر دالة على جواز
الاشتراط ثم نقل عن الشافعى انه قال ان صح الحديث قلت به ثم قال قد صح
فى ذلك اكثر من عشرة اسناد وهو قول احمد واسحق وابى ذر وطائفة من السلف ثم قال وشنعوا
ان الله تعالى يقول واتموا الحج والعمرة لله مع ان الآية حجة علينا لا علينا
لانهم يقولون من عرض له عارض من مرض او نحوه ان جعل بعمرة ان فاته
الحج فقد خالفوا الآية فى تمام الحج واما نحن فانا نقول ان الذى نزلت عليه